

الشبه شيوتا ودلالة فلا بد في دليل الغرض من قطعته او بدفع ما ورد  
عليه من ان بعض المباهات ثابت بدليل قطعي نحو وكلو او شربوا وكذا بعض  
المنذوبات نحو وانقلوا الحجر لان المراد بالقطعي ما لا يحتمل التأويل وعدم احتمال  
في الاليتين منوع فان الامر في الاليتين من منافقنا فهو لنا لاعينا ووجه  
في التوضيح بان فعل لازم علما وعملا وفي الخبر بما قطع بلزومه من فرض  
قطع كالايمان والاركان الاربعة وهي الصلاة والزكاة والصوم والحج  
وحكمه ان الغرض اللزوم علما بالعقل فان العلم الاستدلال في الاشياء  
انما يكون بالعقل وتصديقا بالقلب فان محل الاعتقاد اي يجب اعتقاد  
حقيقته لكونه ثابتا مقطوع به وهذا الاعتقاد على هذه الصفة هو  
الاسلام حتى لو تبدل بصدده كان كذا كذا في التوقير وعمل بالبدن  
اي يلزم إقامة بالبدن حتى يكفر جا حده اي ينسب الى الكفر من الكفر  
ان ادعاه كافرا ومنه لا تكفر اهل قبلتك واما الايكفر من التكفير فهو غير  
ثابت هنا وان كان جائزا في اللغة كذا في المغرب وحاصله ان من كفر يكفر  
بضم الباء وكسر الفاء والبناء للمجهول تفتح الفاء وهو الاصل حتى يكفر الشارح  
جا حده سواء انكره قول او اعتقاد كما في التلويح ويحسب تاركه بلا عذر  
لتركه ما هو من اركان الشرائع الا ما هو من اصول الدين وعلى هذا نقول  
حتى

حتى يكون جا حده شامل للايمان والاركان وقول منسقة تاركه خاص  
بالاركان وقيدته في التوقير بان تركه بلا استحقاق والاخر كافرا واجب  
وهو ما وجب اي لازم بدليل في خبره كصدقة الفطر والاضحية  
فان حال ما بدليل ظني اطلق فمثل خبر الواحد والشهور والكتاب  
المؤول وانما قيدته في الاسلام بالاول لان غالب الواجبات ثبتت به  
كذا في التوقير وهذا القسم اعني الواجب لم يكن ثابتا في زمن النبي صلى الله  
عليه وسلم لان خبر الواحد الذي هو يوم قطعي ليس بظني في حق من  
سمع من النبي صلى الله عليه وسلم كذا في فتح القدير من بيان الامامة وعرفه  
في الخبر بما ظن لزومه لسقوط لزومه على المكلف بلا علم من وجب سقط  
وحكمه اللزوم عملا للدلائل على وجوب اتباع الظن وفي التوضيح وبعبارة  
تارك الغرض الواجب لان يقول الله تعالى انه واقم في التلويح هنا  
ومراد هم الاستواء بينهما في اصل العقوبة وان اختلفا فيما تكون به العقوبة  
فان تاركوا الفرض يستحق العقوبة بالنار وتارك الواجب يستحق  
العقوبة بنيرانها كذا في الشفاعة لما في التلويح اول الكتاب من حيث ما افهم  
ان المكره تحريمه يستحق فاعلم محذورا ولا العقوبة بالنار كحرمان  
الشفاعة ان لا يشفع العاصي في احد لان لا يشفع فيه احد فان الشافع حقا